

دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط

The role of the blue economy in achieving environmental and economic sustainability In the Mediterranean countries

ط. د سفيان جبران

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة- الجزائر

ط. د إيمان قلّال

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 - الجزائر

ملخص الدراسة:

تهدف توجهات دول المتوسط من خلال اعتمادها على الاقتصاد الأزرق إلى تعزيز تحولها نحو اقتصاد مستدام قائم على المحيط البحري، خصوصا و أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر من أكبر مواقع التنوع البيولوجي في العالم وخامس أكبر اقتصاديات العالم، كما تشتمل على مجموعة كبيرة من النظم البيئية الساحلية والبحرية التي تعود بمنافع على سكانها الساحليين، والوصول بهذه الدول إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئيا واقتصاديا .

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأزرق، دول البحر المتوسط، التنمية المستدامة، البيئة، الاقتصاد.

Abstract:

Environmental degradation in the Mediterranean has led to a new approach towards preserving the region for sustainable environmental development and optimizing the region's natural capital for sustainable economic development, which is called the "blue economy."

By adopting the blue economy, Mediterranean countries aim to promote their transition to a sustainable marine-based economy, especially as the Mediterranean is one of the world's largest biodiversity sites and the fifth largest in the world, and includes a wide range of coastal and marine ecosystems Which would benefit coastal populations and bring them to environmentally and economically sustainable development.

Keywords:

Blue Economy, Mediterranean Countries, Sustainable Development, Environment, Economy.

مقدمة

تعد منطقة البحر المتوسط مهدا لحضارات هامة مازالت تؤثر في العالم بأسره حتى اليوم، وهي منطقة استثنائية ايكولوجيا ليس فقط بسبب خصائصها الجغرافية والتاريخية، والتراث الطبيعي والثقافي الفريد، ولكن أيضا بسبب شعور سكانها بالانتماء إلى "عالم البحر المتوسط"، وهي تقع في مفترق ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، و أوروبا)، حيث يجمع البحر المتوسط بين البلدان والشعوب المختلفة من حيث مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل منطقة البحر المتوسط خير مثال على تفرداها على الصعيد العالمي. وقد عانى المتوسط الكثير من الاضطرابات الايكولوجية ومنها اتساع رقعة التصحر، وزيادة ندرة المياه، ومواجهة التغيرات الناشئة في المناخ والتي اتضحت بالفعل خلال القرن الـ 20، وفي المقابل امتلاك دول المتوسط لميزة هامة ومشتركة وهي استحواذها لجزء من سواحل البحر الأبيض المتوسط، ما جعل من هذه الدول تعمل على استغلال واستثمار هذه الميزة لتحقيق التنمية المستدامة من مقارنة جديدة وهي الاقتصاد الأزرق، كنمط جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالنظم الإيكولوجية .

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة كالآتي :
كيف يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والبيئي بدول المتوسط ؟

وللإجابة على هذا الإشكال قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : مدخل مفاهيمي لدراسة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة.

المحور الثاني : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية بدول المتوسط .

المحور الثالث : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بدول المتوسط.

أولا : مدخل مفاهيمي لدراسة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

سنحاول فيما يلي تقديم تعريفات تمثل المتغيرات الأساسية في الدراسة وهي الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة كالتالي :

1. تعريف الاقتصاد الأزرق:

مفهوم الاقتصاد الأزرق من منظور الأمم المتحدة: أخذ الاقتصاد الأزرق في إطار الأمم المتحدة نقطة انطلاقه في مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وظهر كفرع من هذا الأخير بهدف توفير تكيف أفضل للنموذج في البلدان الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية، ولذلك يشار إليه على أنه "اقتصاد أخضر في عالم أزرق"، ويشمل الاقتصاد الأزرق مبادئ الاقتصاد الأخضر والأهداف الرئيسية، ومع ذلك فقد تطور المفهوم من كونه الجانب الأزرق للاقتصاد الأخضر إلى نموذج مرجعي عالمي، ولا سيما في البلدان النامية الساحلية، يصور البحار والمحيطات بأنها "أماكن متطورة" ويوفر فرصة افتتاحية للتنمية المستدامة، بشرط توفر الإدارة السليمة لموارد المحيطات¹.

في مجلة Economist وتحديداً في عام 2015، وفي تقرير حول "الاقتصاد الأزرق: النمو والفرص واقتصاد المحيطات المستدام"، تم تحديد تعريف عملي للاقتصاد الأزرق على النحو التالي: "يظهر اقتصاد المحيطات المستدام عندما يكون الاقتصاد ويتوازن النشاط مع قدرة الأنظمة الإيكولوجية للمحيطات على المدى الطويل على دعم هذا النشاط ويظل مرناً وصحياً"².

كما يمكن تعريف الاقتصاد الأزرق على أنه "هو التصنيع المستدام للمحيطات لصالح الجميع" إن هذا التعريف يحمل مجموعة من التعريفات نحاول تحليلها على النحو التالي³:

1. الاقتصاد الأخضر بمعنى التوازن بين الأنشطة (الاقتصادية والتجارية والتشريعية والتنظيمية)، والنظام الداعم (البيئة الإيكولوجية) والمجتمعات المعتمدة عليه (سبل العيش والطعام).

2. إن الدافع وراء إدراج "التصنيع" وتعني كلمة التصنيع على نطاق واسع "المشاريع التقنية المتقدمة والنشاط الاقتصادي المنتج في منطقة أو مجتمع أو بلد، بدلا من ذلك يمكن أيضا وصف التصنيع بأنه التحول إلى أساليب وأهداف وأيديولوجية نشاط اقتصادي لتحقيق التنمية داخل منطقة ما.

3. يتم تضمين "المحيطات" لتحديد بيئة التشغيل وتمييزها عن الأرض التي تجري فيها الأنشطة التقليدية، ويجري الآن نقل هذه الأنشطة إلى بيئة تشغيل غير تقليدية وهي المحيطات.

4. يتمثل الدافع لإدراج "الفائدة" في تحقيق التوازن بين التحسينات في الإنصاف والرفاهية لكل من البشرية والبيئة مع انخفاض الندرة الإيكولوجية، مما يجلب عناصر كفاءة الموارد والبصمة المنخفضة الكربون.

5. الدافع وراء "الكل" في التأكيد على أنه نهج شامل يغطي البشر والأنظمة والعمليات.

في الختام يشمل التعريف المختصر جميع الجوانب الهامة لمختلف التعاريف ومفاهيم العمل للاقتصاد الأزرق.

✓ العمليات والمبادرات العالمية الموجهة نحو التنمية المستدامة.

تم توظيف مفهوم الاقتصاد الأزرق كجزء من إجراءات قمة الأرض، وحدد أربعة نقاشات مهيمنة⁴:

- المحيطات كرأس مال طبيعي: تستخدم في الغالب من قبل المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، والتي تستخدم هذا المصطلح للاحتجاج بأن خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها البيئات البحرية ينبغي الاعتراف بها وحسابها بشكل أفضل.

- المحيطات كعمل تجاري جيد: تروج لها القطاعات البحرية مثل مصائد الأسماك والشحن، وكذلك وكالات التنمية، دعا هذا الخطاب إلى اعتراف أكبر بالصناعات القائمة على المحيطات والمساهمة التي تقدمها للمجتمع.

- المحيطات كجزء لا يتجزأ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ: التي تروج لها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ التي تشارك بنشاط في تأطير الاقتصاد الأزرق حول سبل عيشها وأهدافها الإنمائية.

- المحيطات كمورد الرزق لمؤسسات التمويل الأصغر: تمت ترقيتها إلى حد كبير من قبل منظمات ودعاة المصايد الصغيرة Small-Scale Fisheries، بما في ذلك منظمات التنمية

والدول الجزرية الصغيرة النامية*، وركز هذا الخطاب على الحد من الفقر وعلى دور صندوق الضمان الاجتماعي في توفير مصدر رزق الفقراء في العالم.

1. تعريف التنمية المستدامة:

وردت الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة ومن أهمها تعريف الاقتصادي Robert Solow بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"⁵، كما يمكن النظر إليها على أنها: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون إن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى"⁶، وتسعى إلى إيجاد نظام بيئي شامل يحاول الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد .

والملاحظ أن معظم التعاريف مشتقة من التعريف الذي أوردته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في 1987 وهو أكثر التعاريف انتشارا واستخداما، إذ ينظر إليها على أنها "التنمية التي تلي وتواجه احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"⁷.

1. علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة :

تؤكد أهمية مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره موضوعاً أساسياً يرتبط بالتنمية المستدامة، والحد من تداعيات تغير المناخ والقضاء على الفقر في العالم، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، حيث تغطي المياه 70% من مساحة الكرة الأرضية، ومن الضروري حماية البيئات البحرية من أجل حماية الاقتصادات العالمية المترابطة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

كما يحمل مفهوم الاقتصاد الأزرق أهمية كبيرة للبشرية، حيث تغطي المحيطات أكثر من 70% من كوكب الأرض، كما أن 90% من حركة التجارة العالمية تتم عبر البحر، وتلعب المحيطات أيضاً دوراً رئيسياً في ربط الدول بعضها ببعض، ما يتطلب تسخير هذه الروابط من أجل تحقيق التنمية المستدامة وألا يقتصر التركيز على تحقيق الأرباح⁸.

وفي هذا الإطار الاقتصاد الأزرق بشكل متبادل نموذج الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة، فهو يشمل مبدأ "القضاء على الفقر"، المرتبط بالأمن الغذائي وسبل المعيشة،

رغم أنه يتمتع برؤية أكثر تحديداً: "تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية، بما في ذلك مبادئ اقتصاد منخفض الكربون يعتمد على كفاءة الموارد والاندماج الاجتماعي، ولا سيما في الولايات التي تكون فيها الموارد المستقبلية ذات صلة بالبحر".

بهذا المعنى يتخطى الاقتصاد الأزرق مفهوم الاقتصاد القائم على المحيط، وينتقل عن النموذج التقليدي الذي يعتبر البحار والمحيطات بمثابة استخراج للموارد الحرة وإلقاء النفايات، حيث تكون التكاليف البيئية خارجة عن الحسابات الاقتصادية، على النقيض من ذلك يكمن الالتزام في جوهر الاقتصاد الأزرق في فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي، من خلال دمج القيمة الحقيقية لرأس المال الطبيعي (قيم وخدمات المحيط) في جميع جوانب النشاط الاقتصادي⁹.

وعليه يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصاداً منخفض التلوث ومورداً يعتمد على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويعزز رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويولد قيمة اقتصادية وفرص عمل، ويقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، كما يسمح الاقتصاد الأزرق بالحفاظ على النظم البيئية البحرية والساحلية الصحية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، كما يضمن استمرار توصيل السلع والخدمات للأجيال الحالية والمستقبلية، لذا يعتمد التقدم نحو اقتصاد أزرق ناجح على التنمية المستدامة للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية: مصائد الأسماك، تربية الأحياء المائية، السياحة والأنشطة الترفيهية، النقل البحري وأنشطة الميناء التنقيب البيولوجي أو استغلال الموارد البيولوجية استغلال مصادر الطاقة المتجددة¹⁰، لتحقيق بذلك التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيا : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية بدول المتوسط

إن الوعي المتنامي بالضغط المكثف التي تسبب في تدهور البيئة للثروة الطبيعية للبحر المتوسط يبرز الحاجة إلى نهج مستدام، وقد حددت هيئات الحكم التي أنشئت خلال العقود الأخيرة أدوات وآليات لتحقيق تنمية أكثر استدامة تسمح بالحفاظ على رأس المال الطبيعي المتوسطي واستخداماته المستدامة في هذه المرحلة من إعادة صياغة الاقتصاد، ظهر مفهوم جديد "للاقتصاد الأزرق" لتعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام جديد (بحري) قائم على البحر والمحيطات¹¹، ومن هنا تنامت الأدوار المتعددة للاقتصاد الأزرق التي تستفيد منها دول المتوسط ونوجز أهمها كالتالي :

➤ تعديل الحالة المناخية :

يلعب الاقتصاد الأزرق دورا هاما في تحقيق التوازن المناخي لدول المتوسط و من هنا تبرز الأهمية الكبيرة للبيئة البحرية في النظام البيئي، فمن الناحية الحيوية تمتاز باتصال أجزائها اتصالاً حراً طبيعياً يتيح التفاعل و التأثير بين أرجائه ، حيث تلعب الدور البارز في تحقيق التوازن المناخي ، ذلك من خلال ارتفاع درجة حرارتها النوعية عند السطح و برودتها من الأسفل أين تمكنها من امتصاص قدر كبير من أشعة الشمس الساقطة على الأرض¹² .

كما أن للبحر الأبيض المتوسط تأثير فاعل في الخصائص المناخية، إذ يعمل على تلطيف الجو بحفظ و تنظيم درجة حرارة الأرض نظرا لخواص الماء في اكتساب الحرارة ببطء و فقدها ببطء ، مما يتيح ظروفًا مناسبة للعيش في مياهاها، و لهذا يعد ملجأً عديد الأفراد خاصة فصل الصيف طلبا للراحة و الاستجمام هروبا من الحرارة و بحثا عن الرطوبة نظرا للتيارات البحرية التي تعمل على خفض درجة الحرارة على الشواطئ و السواحل و تلطيفها أوقات الصيف الحار¹³ .

➤ الإمداد بالأكسجين والحد من غازات الاحتباس الحراري :

يعد البحر الأبيض المتوسط من أهم و أكبر العناصر الممددة للأوكسجين، إذ تعمل البحار و المحيطات و ما تحتويه من طحالب بحرية على إدامة التوازن البيئي بين غازي الأوكسجين و ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو، و التي تمثل ما نسبته 90 % من مجموع عمليات البناء الضوئي ، حيث تسمح مياهاها في اختراق الضوء الذي يعد شكل من أشكال الطاقة التي يتطلبها

النبات و الحيوان و الدقائق في عملية النمو و توفير الغذاء اللازم بحدوث عمليات حيوية كالأكسدة، التنفس، النترية ، و الانقسام.. إلخ.

إذ يتم تحويل 200 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى مواد نباتية ، أي تحويل ما يقارب 700 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى 500 بليون طن مواد غذائية صلبة بنسبة 90 % يتم تحويله بواسطة أحياء البحر المحتوية على الكلوروفيل خاصة البلانكتونات النباتية¹⁴.

➤ تحقيق الدفاع الساحلي لدول المتوسط :

نظرا لقوة المساهمة التي تقدمها المناطق الساحلية الصحية في تحقيق استدامة النظم الإيكولوجية والاقتصادية، فإن ثمة حاجة لصونها. وهذه المناطق تعمل بمثابة حماية ساحلية طبيعية في شكل أيكات ساحلية وشواطئ رملية وشُعب مرجانية ومستنقعات ملحية، وهي بذلك تخفف الأثر الكامل الذي تخلفه الفيضانات بل وحتى اشتداد العواصف العاتية، التي يتوقع تزايد تواتر حدوثها مع ارتفاع درجات حرارة المياه ومستوى سطح البحر، فالشُعب المرجانية مثلا تكسر الموج وتحول دون إلحاق الضرر بالمناطق الساحلية ودفاعاتها الطبيعية، ولكن هذه الحمایات الطبيعية نفسها معرضة للخطر، مما يفاقم شدة ضعف السواحل، فالمرجان على سبيل المثال حساس تجاه ارتفاع درجات حرارة المحيطات وزيادة حموضتها، وبالتالي فهو يتعرض إلى تهديد متزايد، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن 7% من الأيكات والمستنقعات الملحية ونباتات المستنقعات والحشائش البحرية يفقد كل عام¹⁵.

➤ تعزيز التنوع البيولوجي :

يعيش ما يزيد على 90 % من كتلة العالم الإحيائية في المحيطات، وتدل التقديرات على أنها تتألف مما يناهز مليون نوع من مختلف الأنواع، ووجود نسبة عالية من التنوع الأحيائي يؤدي إلى استقرار النظام الإيكولوجي ويحميه من الضغوط الأخرى¹⁶.

➤ دعامة للاقتصاد الأخضر وخفض في دول المتوسط :

أبرزت دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في فوائد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ثلاثة استنتاجات عامة ذات صلة وثيقة بالاقتصاد الأزرق:

أ. الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تسمح بإنشاء فرص عمل جديدة تتخطى مع مرور الوقت الخسائر في وظائف "الاقتصاد البني".

ب. الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا يؤدي إلى زيادة الثروة على المدى الطويل فحسب، بل يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ت. وجود صلة واضحة بين استئصال الفقر وحماية أفضل واستعادة الموارد السمكية البحرية والتنوع البيولوجي.¹⁷

➤ تحقيق الأمن الغذائي لدول المتوسط :

تشكل المحيطات مصدراً للغذاء الوفير، ويعتمد ما يناهز 1.4 مليار شخص على الأسماك في الحصول على خمس البروتين الحيواني الذي يستهلكونه، وتلبية لطلبات السكان الذي ما انفك عددهم يتزايد، يجري حصاد المزيد من الأسماك من مزارع الأسماك ومن تربية الأحياء المائية.¹⁸

➤ توفير مصادر جديدة للطاقة:

تحتوي البيئة البحرية وحسب الأبحاث العلمية على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تؤكد هذه الأبحاث على أن ثلث المخزون العالمي من النفط والغاز يرقد في باطن البحار في المناطق القريبة من الشواطئ، ويمد العالم حالياً بما يتجاوز 20 % من احتياجاته من النفط، أما الغاز الطبيعي فبلغ المنتج من البيئة البحرية عام 1973 ما يعادل 10 % من حجم الإنتاج العالمي¹⁹، والبحر الأبيض كغيره من البحار يخزن الكثير من الطاقات المتنوعة، فضلاً عن الطاقات التي تستغل اليوم كتحلية مياه البحر، واستغلال طاقة المد والجزر .

ثالثاً : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بدول المتوسط

منذ العصور القديمة لعب البحر الأبيض المتوسط دوراً رئيسياً في اقتصاد المجتمعات الساحلية والدول، واليوم أصبحت قطاعات الاقتصاد الأزرق اليوم أكثر من أي وقت مضى، محرراً مهمًا لاقتصاد المنطقة مع إمكانات هائلة للإبداع والازدهار المستدام والشامل، وترافق

الفرص الاقتصادية التي يوفرها البحر الأبيض المتوسط حاجة متزايدة إلى إدارة تحترم نظمها الإيكولوجية وقادرة على الحفاظ على قيمتها، وزيادته بمرور الوقت. إن التحول المستدام للقطاعات الاقتصادية التي غالباً ما تؤثر سلباً على صحة النظم الإيكولوجية، مثل مصائد الأسماك والسياحة الساحلية، فضلاً عن تطوير أنشطة جديدة نظيفة ومتقدمة تقنياً مثل الطاقة المتجددة، تمثل فرصاً مهمة للابتكار والتوظيف لصالح جميع دول البحر المتوسط، فالتعاون الوثيق بين جميع دول البحر المتوسط وأصحاب المصلحة هو شرط لتحقيق هدف مشترك وهو الاستخدام المستدام والمحافظة على مواردها الرئيسي المشترك²⁰.

من المتوقع أن يوفر تطوير الاقتصاد الأزرق فرصاً لتحقيق نمو مستدام في عدد من القطاعات الاقتصادية التقليدية والناشئة والتي تعتبر قطاعات رئيسية للاقتصاد الأزرق²¹ وأهمها :

➤ توفير فرص الشغل :

يعتبر كل من قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما يوفران من وظائف مباشرة تربو على 350 ألف وظيفة، من بين أكثر القطاعات الواعدة من حيث النمو وإمكانية تشغيل الأيدي العاملة، وتعتبر أصول ومساهمات القطاع البحري وقطاع النقل البحري في الاقتصاد كبيرة، لكن هناك مجال لتحقيق المزيد، ففي الاتحاد الأوروبي وحده، بإمكان الاقتصاد الأزرق أن يوفر مليوني فرصة عمل بحلول عام 2020، ويمكن إيجاد الكثير من فرص العمل الأخرى في عموم المنطقة، مما يتيح بالتالي آفاقاً حقيقية للشباب من أجل المستقبل²².

❖ تنشيط السياحة المستدامة بدول المتوسط:

يوفر الاقتصاد الأزرق فرصة هامة لدول المتوسط للاستثمار في السياحة المستدامة، إذ يعتمد قدر كبير من هذه السياحة على العالم الطبيعي من المناظر الطبيعية الجميلة، البرية منها والبحرية، والتي يتدفق الزوار عليها سعياً للهروب من الحياة العصرية المعقدة، واستعادة النشاط والطاقة، والاتصال المباشر بالطبيعة نفسها، وتمثل السياحة الساحلية والبحرية نسبة كبيرة من هذا القطاع، وهي عنصر هام في الاقتصاد الأزرق المتنامي والمستدام، حيث تدعم أكثر من 6.5 مليون وظيفة في المرتبة الثانية بعد الصيد الصناعي، ومع توقع أن يتجاوز

معدل النمو العالمي 3.5٪، فمن المنتظر أن تشكل السياحة الساحلية والبحرية أكبر شريحة للقيمة المضافة في اقتصاد المحيطات بحلول عام 2030، وذلك بنسبة 26٪. ولذلك فإن إدارة هذا النمو إدارة جيدة لضمان استمرار النظم الإيكولوجية التي تدعم الفرص السياحية سيمثل تحدياً رئيسياً، وتتطلب الاستفادة من "ثروة المحيطات" نهجاً يتسم بالتدبر لتشكيل الاستثمارات، وذلك من خلال أمور مثل التخطيط المكاني البحري والمناطق البحرية المُدارة جيدة التصميم والتمويل، والأدوات الجديدة التي تساعد المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية على حد سواء على اتخاذ أفضل القرارات على المدى البعيد، وانضمت منظمة حفظ الطبيعة إلى البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية في إنشاء مبادرة "رسم خريطة ثروة المحيطات" التي توفر هذه المعلومات تحديداً²³.

❖ طريق للمواصلات وتسريع لحركة التبادل التجاري:

من أهم الميزات التي يحققها الاقتصاد الأزرق للدول المتوسط هو الربط بين الدول والقارات، إذ تقوم البيئة البحرية بدور الوسيط في تبادل السلع، حيث يعتبر النقل البحري أفضل وسائل النقل في تبادل كميات كبيرة من السلع عبر المسافات الطويلة، لذلك اهتم الإنسان بالبحر كطريق للمواصلات، ولأجل ذلك قام ببناء وتشبيد السفن و الأساطيل البحرية، وبها تم اكتشاف المدن والجزر والقارات، ومن أهم مزايا المواصلات البحرية أنها تتم بأقل تكلفة وتحقق نجاح أفضل في نقل الأوزان المختلفة²⁴ والقرآن الكريم أكد هذه الأهمية بقوله تعالى: "الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون"²⁵، وهو ما ينشط تجارة دول المتوسط و اقتصادياتها من خلال تسارع حركة التبادل التجاري .

❖ خلق الاستثمارات وتنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية :

إن الاقتصاد الأزرق مجال واعد للاستثمار مع انخفاض أسعار النفط وتقلبات أسواق المال العالمية وهو مجال يقدم فرصا استثمارية عديدة وهو أحد البدائل المتاحة للدول المصدرة للنفط ويعد بدخل مادي²⁶.

❖ التعدين البحري:

يجري استكشاف مواد جديدة (مع استخدامات محتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة) لاستخراجها وتسويقها، وسيتم وضع تدابير لضمان الإدارة السليمة لرأس المال الطبيعي في قاع البحر والحصول على الفوائد المثلى في المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية.

وبالرغم من هذه المزايا التي يوفرها هذا الاقتصاد، إلا أنه يواجه جملة من التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها لاستدامة منافع الاقتصاد الأزرق، و تتمثل التحديات الرئيسية لتحقيق اقتصاد أزرق مستدام حقيقي على النحو التالي²⁷:

- الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي المرتبط بتوفير الغذاء وسبل المعيشة
- الأمن الغذائي مع التركيز على تنمية مصائد الأسماك المستدامة أو استغلال المخزونات السمكية البرية وصناعات تربية الأحياء المائية المستدامة والفعالة.
- السياحة البحرية والساحلية والتي تستمر في إظهار أنماط متنامية على الرغم من الأزمة العالمية، ويلزم معالجة الزيادات في انبعاث الغازات الدفيئة والطلب على المياه والصرف الصحي، وتوليد النفايات، وفقدان وتدهور الموائل الساحلية والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية.
- التلوث والحطام البحري: إن تزايد عدد السكان، وتكثيف الزراعة والتحضر في المناطق الساحلية هما المصدران الرئيسيان للتلوث البحري المتزايد، في حين أن مصادر الشحن والاستغلال البحري (الهيدروكربونات أو التعدين) هي مصادر التلوث البحري.

تشير الحالة الراهنة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في إدارة الأنشطة البشرية، وقد أُشير إلى الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتخطيط المكاني، والحفظ المتكامل، واستخدام الموارد على نحو مستدام وفعال كأدوات وآليات لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك اقترح نهج النظام الإيكولوجي كنهج تكاملي للتصدي للتحديات وضمان إدارة للأنشطة البشرية على أساس النظام الإيكولوجي، تسمح من جهة باستصلاح التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والحفاظ عليهما، ومن ناحية

أخرى استخراج الموارد، وبهذا المعنى فإن الكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد هما رأس المال لضمان صحة المحيطات والبيئات البحرية واستمرار توفير السلع والخدمات الأساسية لرفاه الإنسان والتنمية المستدامة²⁸.

الخاتمة :

أدى بروز مفهوم الاقتصاد الأزرق منذ 2012 إلى إعادة التفكير في واقع المحيطات والبحار، وما يرتبط بها خصوصاً في ظل التحديات التي تواجهها من اختلال في النظم البيئية والتلوث في قاع المحيطات، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، وقد حظيت منطقة البحر الأبيض المتوسط بأهمية كبيرة من طرف العديد من حكومات الدول والمنظمات الدولية (على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، الاتحاد من أجل المتوسط، الاتحاد الأوروبي)، من أجل تجسيد مشروع الاقتصاد الأزرق في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الوصول إلى تنمية بيئية واقتصادية تستفيد منها دول المنطقة من جهة وسكانها من جهة أخرى، وعليه يمكن القول أن :

- تحديد اقتصاد أزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط يراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة.
- ضرورة احترام الالتزامات والصكوك المتاحة في إطار أطر الإدارة الإقليمية.
- تبني سياسات لتعزيز الاقتصاد الأزرق عبر البلدان المتوسطية.
- إن تطبيق ذلك يكون من خلال:
- ✓ تحديد ومراقبة الاقتصاد الأزرق، وتكييفه مع سياق البحر الأبيض المتوسط
- ✓ دعم تنفيذ اقتصاد مستدام بيئياً
- ✓ تعزيز وتعميم اقتصاد مستدام بيئياً

قائمة الهوامش

¹ Blue economy project, "Blue economy for a healthy Mediterranean- Measuring, Monitoring and Promoting an environmentally sustainable economy in the Mediterranean region", Scoping Study, January 2016, P04

² Smith Godfrey, "Defining the Blue Economy", Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India, vol12, issue 01, 2016, P02

³ Ibid, P03

⁴ Michelle Voyer and others, **The Blue Economy in Australia: Conceptualising the Blue Economy, its Relationship with Maritime Security, and its Role in Australian Oceans Governance**, National Library of Australia, 2017, P04.

* تم الاعتراف بالدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS) كمجموعة متميزة من البلدان النامية التي تواجه نقاط ضعف اجتماعية واقتصادية وبيئية محددة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، المعروف أيضا باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو البرازيل (3-14 يونيو 1992). وقد تم هذا الاعتراف على وجه التحديد في سياق جدول أعمال القرن 21، كما تعترف الأمم المتحدة بالدول الأعضاء الـ 38 في الأمم المتحدة المنتمة إلى تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS)، وهي هيئة تفاوضية مخصصة أنشأتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون، "قضايا اقتصادية معاصرة"، نشر بقسم الاقتصاد آلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004-2005، ص 05.

⁶ سحر قدوري الرفاعي، "التنمية المستدامة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية"، أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، سبتمبر 2006، ص 25.

⁷ محمد عبد الكريم ربه، محمد عزت محمد إبراهيم، اقتصاديات الموارد، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 2000، ص 29.

⁸ موقع الإتحاد، "قمة الاقتصاد الأزرق تؤكد أهمية النظم البيئية البحرية بالتنمية المستدامة"، على الموقع الالكتروني يوم 19/06/2018 على الساعة 15:02 : <http://www.alittihad.ae/details.php?id=5961&y=2014&article=full>

⁹ Michelle Voyer and others, op.cit, P04

¹⁰ Measuring, Monitoring and Promoting a Blue Economy for a Sustainable Development of the Mediterranean Reasoning, conference, 30-31 may, 2017 Marseilles, P06

¹¹ Ibid, P04

¹² محمد محمود ذهبية، علم البيئة، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص 104.

¹³ كريمة بورجلي، "التلوث البحري وتأثيره على البحارة - دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -"، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري - قسنطينة، 2009-2010)، ص 50.

¹⁴ نفس المرجع، ص 51.

¹⁵ -----، "آثار التلوث على الحياة في المحيطات والبحار"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 3-54، سبتمبر 2013، ص 27.

¹⁶ مايكل مادسن، "حقائق عن المحيطات"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 3-54، سبتمبر 2013، ص 23.

¹⁷ Commonwealth Secretariat Marlborough House, op.cit, P11.

¹⁸ مايكل مادسن، مرجع سبق ذكره، ص 23.

¹⁹ كريمة بورجلي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

²⁰ Kristian Petrick and others, "Blue economy in the Mediterranean", Report Union for the Mediterranean, P05.

²¹ Blue economy project, op.cit., P09.

²² آفاق بيئية، "الاقتصاد الأزرق و إيجاد فرص العمل والاستثمار"، على الموقع الإلكتروني للمجلة يوم 2018/06/19 الساعة 15:22: <http://marocenv.com/9758.html>

²³ البنك الدولي ، " السياحة المستدامة يمكن أن تعزز الاقتصاد الأزرق :الاستثمار في صحة المحيطات مرادف لتوليد ثروة المحيطات"، على موقع البنك الدولي الإلكتروني يوم 2018/06/18 الساعة 16:05 : <https://blogs.worldbank.org>

²⁴ محمد أديب رافع الطماس ، " دور التشريع السوري في حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن " ، (مذكرة ماجستير في الحقوق ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة حلب ، 2014)، ص 21.

²⁵ القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية رقم 14.

²⁶ سيف بن سعود المحروقي ، " الاقتصاد الأزرق ..موارد متعددة وفرص للإستثمار والتنمية المستدامة"، عمان، على الموقع الإلكتروني يوم 2018/06/18 الساعة 16:30 : <http://www.omandaily.com/419204>

²⁷ Blue economy project, op.cit., P08.

²⁸ Ibid, P.08